

Distr.
LIMITED

TD/B/COM.3/L.16
26 January 2001

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية

الدورة الخامسة

جنيف، ٢٢-٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١

مشروع تقرير لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية عن دورتها الخامسة

٢٢-٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١

المقرر: السيد سيفارامين بالايathan (موريشيوس)

ملاحظة للوفود

يعمم مشروع التقرير هذا على الوفود كنص مؤقت لإجازه.
وترسل طلبات إدخال التعديلات على بيانات مختلف الوفود - باللغتين
الإنكليزية والفرنسية - في موعد أقصاه يوم الجمعة، ٢ شباط/فبراير ٢٠٠١ إلى:

The UNCTAD Editorial Section
Room E.8102 - Fax No.907 0056 - Tel. No. 907 5654

الفصل الأول

مقدمة

أولاً - البيان الافتتاحي

١ - أشار نائب الأمين العام للأونكتاد إلى البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت وموضوعه تعزيز القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم فقال إن مصدر هذا البند هو خطة عمل بانكوك التي تنص على أن بقاء ونمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في اقتصاد عالمي سائر في طريق العولمة يتطلب اعتماد سياسات وبرامج على الصعيدين الوطني والدولي تسمح لها بالمنافسة في موطنها وفي الخارج. وعلى المستوى الوطني، هناك حاجة ماسة إلى برامج لتعزيز روح المبادرة، وبناء الطاقة الابتكارية، والقدرة على الوفاء بالمعايير الدولية لنوعية المنتجات والصحة والسلامة. وينبغي أيضاً اتخاذ عدد من التدابير لزيادة وصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى الأسواق والمال والمهارات التجارية والتكنولوجيا .

٢ - واعترافاً بأهمية الدور الذي تلعبه الشركات عبر الوطنية في تطوير المهارات التكنولوجية والإدارية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، عقد اجتماع خبراء بشأن أوجه العلاقة بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من ناحية، والشركات عبر الوطنية من ناحية أخرى، بغية ضمان القدرة التنافسية لهذه المشاريع. وحث نائب الأمين العام للجنة على النظر في سياسات وسياسات بديلة لتعزيز الروابط الإيجابية التي انبثقت عن هذا الاجتماع.

٣ - وانتقل نائب الأمين العام إلى البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت وموضوعه بناء القدرات في مجال التجارة الإلكترونية فلاحظ أن خطة عمل بانكوك تطلب إلى الأونكتاد أن يساهم في الحوار الدولي الجاري بشأن الأثر الإنمائي للشبكات العالمية للمعلومات وتناولها مشاكل محددة للبلدان النامية. ومن بين المواضيع المطروحة للحوار الحصول على تكنولوجيا المعلومات، وقيود البنية الأساسية، وبناء القدرات البشرية. ولئن كان بعض البلدان النامية قد بدأ إيجاد حضور لها في مجال التجارة الإلكترونية على الصعيد العالمي، فلا تزال هذه البلدان، في معظم الأحوال، متخلفة كثيراً عن البلدان المتقدمة. وقال إن برنامج عمل الأونكتاد بشأن التجارة الإلكترونية يمثل دفعة كبيرة تهدف إلى مساعدة البلدان النامية في جهودها نحو تضيق الهوة الرقمية. وفي هذا الصدد، قال إن الأونكتاد يود أن يستغل فرصة مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً المقرر عقده في أيار/مايو ٢٠٠١ لتعزيز نمو الشراكات بين الأعمال التجارية الإلكترونية في أقل البلدان نمواً والشركات العاملة عن طريق الإنترنت في البلدان المتقدمة وشركات أكثر البلدان النامية تقدماً.

٤- وقال إن كثيرا من القضايا التي لم تحل بعد في مجال التجارة الإلكترونية قد نوقش في اجتماع الخبراء المعني بالتجارة الإلكترونية والسياحة المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. فقد استقبل هذا الاجتماع أشخاصا من ذوي الخبرة العملية بالتجارة الإلكترونية والسياحة، في كلا القطاعين الخاص والعام، من أجل تبادل خبراتهم تحقيقا لمصالح الجميع، وبخاصة البلدان النامية. وقال إن من الحيوي أن يبذل المزيد من الجهود لوضع إطار تستطيع فيه البلدان النامية أن تحقق أقصى منفعة ممكنة في سياق الاقتصاد العالمي. وتطبيق التجارة الإلكترونية في القطاعات الاقتصادية المختلفة، مثل السياحة، يعد عنصرا أساسيا من هذه العملية. ولا شك أن حصيلة اجتماع الخبراء هذا قد زودت أصحاب المصلحة، في مجال صناعة السياحة، بعناصر عملية للسياسات والاستراتيجيات في هذا القطاع الهام. وقد ترغب اللجنة في زيادة الاستفادة من هذه الحصيلة وتطوير مدلولاتها في مجال السياسات.

٥- وانتقل نائب الأمين العام إلى البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت فعلق على البداية الإيجابية التي شهدتها تنفيذ برنامج عمل بانكوك فيما يتعلق بخدمات الدعم التجاري. فلئن كان الأونكتاد نشطا في مجال تطوير التدريب على هذه الخدمات، وخاصة بما لديه من برامج الربط الشبكي لتعزيز خدمات التدريب المحلية، لم تكن هناك سوى جهود بسيطة في الميدان الأوسع، ميدان التنمية البشرية. وخطا الخطوة الأولى في هذا الصدد اجتماع الخبراء المعني بتنمية الموارد البشرية وتدريبها في مجال خدمات الدعم التجاري، الذي انعقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. وانتهى الخبراء إلى ضرورة اتخاذ تدابير على الصعيد الوطني، تجمع المصالح العامة إلى جانب المصالح الخاصة، وإلى أن من الضروري تعزيز هذه الإجراءات ودعمها من قبل المجتمع الدولي. وقال إن الكفاءة البشرية والإبداع الشخصي أمران أساسيان لتحقيق التقدم الآن وفي السنوات القادمة. ولا بد لتحقيق إمكانات العولمة من تنمية الموارد البشرية وتحقيق فعاليتها. وقال إنه سيكون لحصيلة دورة هذه اللجنة تأثير كبير في قدرة البلدان كافة، وبخاصة أقل البلدان نموا، على النمو والاشتراك بصورة أوسع في التجارة العالمية.

الفصل الثاني

تعزيز القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في سياق الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية: أوجه العلاقة بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من ناحية والشركات عبر الوطنية من الناحية الأخرى بغية ضمان القدرة التنافسية لهذه المشاريع

(البند ٣ من جدول الأعمال)

٦- كان معروضا على اللجنة، لنظرها في هذا البند، الوثائق التالية:

تعزيز القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في سياق الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية TD/B/COM.3/34

تقرير اجتماع الخبراء المعني بأوجه العلاقة بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من ناحية والشركات عبر الوطنية من ناحية أخرى بغية ضمان القدرة التنافسية لهذه المشاريع TD/B/COM.3/31

حصيلة اجتماع الخبراء TD/B/COM.3/EM.11/L.1

أولا - البيانات التي أُلقيت في جلسة عامة

٧- تكلم القائم بأعمال رئيس شعبة تكنولوجيا الاستثمار وتنمية المشاريع فلاحظ، أن الفقرة ١٧٠ من خطة عمل بانكوك قد حددت منهاجا جديدا لتحسين أداء وهيكلية الآلية الحكومية الدولية للأونكتاد. وقال إنه ينبغي لاجتماعات الخبراء أن تناقش مختلف قضايا تنمية المشاريع التي تتطلب اهتماما على الصعيد الدولي وأن يترتب عليها من النتائج ما يفيد في تنشيط حوار السياسة على مستوى رسمي أثناء دورات اللجنة، بما يؤدي إلى وضع توصيات ملموسة في مجال السياسات واتخاذ تدابير عملية. ومن المهم، أثناء الحوار الرسمي، ألا ننسى أن قضايا تنمية المشاريع لها أبعاد قطاعية مشتركة، مثل نوع الجنس والحد من الفقر.

٨- وقال إن اجتماع الخبراء المعني بأوجه العلاقة بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من ناحية والشركات عبر الوطنية من ناحية أخرى يهتم بقضايا أساسية ذات صلة بتنمية المشاريع، بما فيها أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصادات المحلية، ونقل التكنولوجيا من المشاريع الكبيرة إلى المشاريع الصغيرة، وتعزيز طاقة الإنتاج المحلي وضمان القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وقال إن مهمة اللجنة تتلخص في وضع توصيات في

مجال السياسة العامة استنادا إلى النتائج التي يتوصل إليها اجتماع الخبراء وبما يتفق مع مفهوم كل حكومة. وقال إن توصيات السياسة العامة ونتائج الحوار الرسمي أثناء دورة اللجنة ستكون بمثابة إسهام في العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً، بما في ذلك الدورة الثانية للجنة التحضيرية الحكومية الدولية المقرر عقدها في نيويورك في أوائل شباط/فبراير.

٩- وقالت رئيسة **شعبة التكنولوجيا والمشاريع**، في عرضها للبند ٣ من جدول الأعمال، إن المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم تواجه المشكلات ذاتها في العالم كله - نقص الأسواق، والتمويل، والتكنولوجيا، والمهارات الإدارية. ويكمن الفرق في تفاوت حدة هذه المشاكل بين بلد وآخر فضلاً عن تفاوت التدابير التي تتخذها الحكومات للتصدي لها. وقد اقترح مؤتمر الأونكتاد العاشر أن ينظر الأونكتاد إلى مسألة تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في سياق الاستثمار الأجنبي المباشر، نظراً لأن هذا الاستثمار يعد مصدراً رئيسياً للتكنولوجيا والمهارات الإدارية وبإمكانه أن يتيح الفرص للوصول إلى الأسواق وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وطلب مؤتمر الأونكتاد العاشر إلى الأونكتاد تجميع وتحليل البيانات المتعلقة بأفضل الممارسات الوطنية لتعزيز التنمية المشاريع وتحليل الروابط بين الشركات عبر الوطنية من ناحية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من ناحية أخرى. وقالت إن الأثر الانمائي للشركات عبر الوطنية كثيراً ما يفترض ونادراً ما يقاس. ومن المؤكد أن الطرائق التي تتبعها الشركات عبر الوطنية لغرس جذورها في الاقتصادات المحلية لم تكن موضعاً لكثير من البحث المتعمق أو النقاش الحكومي الدولي. وقالت إن سلسلة من الاجتماعات التي حضرتها الشركات عبر الوطنية هي والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الأجل، بعد انعقاد الأونكتاد العاشر، قد أظهرت أن بعض الشركات عبر الوطنية الصديقة للتنمية قد ارتبطت بشراكات مع قطاعات عامة وأخرى خاصة واستحدثت برامج شاملة للعمل مع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من أجل الارتقاء بمستوياتها التكنولوجية والإدارية. ومع ذلك، فمعظم النماذج التي نوقشت كان مركزاً في آسيا، مع قليل منها في أمريكا اللاتينية ولا شيء تقريباً في أفريقيا أو أقل البلدان نمواً. وأثار هذا تساؤلاً عما ينبغي عمله لتحفيز أي شركة عبر وطنية صديقة للتنمية على بدء مشروع إمدادي في بلد أقل نمواً. وحثت رئيسة فرع التكنولوجيا والمشاريع اللجنة على التركيز على السياسات والتدابير التي يمكن بها تيسير الروابط بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من ناحية والشركات عبر الوطنية من ناحية أخرى في المناطق الإقليمية جميعها.

١٠- وعرض **أخصائي** في الموضوع تقرير فريق الخبراء عن أوجه العلاقة بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من ناحية والشركات عبر الوطنية من ناحية أخرى لضمان القدرة التنافسية لهذه المشاريع. واستهل كلمته بتبيان أوجه النفع والمخاطرة التي تعود على المشاريع الصغيرة والمتوسطة جراء روابطها مع الشركات عبر الوطنية. وقال إن من بين فوائد هذه الروابط تطوير المهارات التكنولوجية والإدارية، والحصول على المعلومات المتعلقة باتجاهات السوق بما يؤدي إلى التوضع الاستراتيجي، والنفوذ إلى الأسواق، وضمان منافذ للمنتجات، والحصول على

الائتمانات وغيرهما من أوجه الدعم المالي، وإنشاء تحالفات تجارية إضافية. ومن ناحية أخرى، فثمة خطر يواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم إذا صارت تعتمد أكثر مما ينبغي على عميل واحد، وإذا وقعت تحت تأثير دورات "خفض التكلفة"، دورات السوق التي تفرضها الشركات عبر الوطنية، وإذا لم تتيسر لها القدرة على تلبية المعايير التجارية والدولية الآخذة في الارتفاع في مجالات الأسعار والجودة والتنفيذ.

١١- ومن العناصر الرئيسية لنماذج الروابط الناجحة في آسيا ظهور التزام قوي من جانب كل من الحكومات والشركات عبر الوطنية، وظهور شراكات بين القطاعات العامة والخاصة لإنشاء مؤسسات وسيطة، وإتاحة حوافز اقتصادية مناسبة للشركات عبر الوطنية وللمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وبوجه خاص، فمن الضروري توافر منظور طويل الأجل لإقامة روابط مستقرة مفيدة للطرفين تتعزز بها مجموعة أساسية من المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، الدينامية الطابع القادرة على المنافسة. ومن السمات المتميزة التي تتصف بها التجربة الآسيوية توافر برامج دعم منتقاة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وفلسفة تجارية إيجابية تتضمن التقيد بصالح الاقتصاد المحلي وتفويض سلطة اتخاذ القرارات للفروع المحلية.

١٢- وفي إطار برامج الإمداد التي تضطلع بها الشركات عبر الوطنية، أخذت هذه الشركات على عاتقها مسألة التطوير المستمر على مراحل لقدرات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من الناحيتين التكنولوجية والإنتاجية، وذلك بتيسير وصولها إلى مراكز الإبداع الخاصة بهذه الشركات والاتصال بمستشاريها المهندسين والإداريين، وانتداب موظفي الشركات للعمل في المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتوجيه وتدريب شركائهم العاملين في هذه المشاريع. كما تتيح الشركات عبر الوطنية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم فرصة الاستفادة من المعلومات الخاصة باتجاهات السوق والخطط المقبلة، وبذلك تستطيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم تغيير اتجاهها جنبا إلى جنب مع الشركات عبر الوطنية. والأهم من كل ذلك أن الشركات عبر الوطنية تشجع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على عدم الاعتماد عليها أكثر مما ينبغي. وتتيح هذه المشاريع فرصا تجارية إضافية في إطار شبكتها العالمية وتساعد بطرق أخرى، ومنها تحديد نظراء تجاريين لها، والتوسط لإنشاء تحالفات استراتيجية، وتنظيم معارض تجارية وعروض متنقلة.

١٣- وبإستطاعة المجتمع الدولي أن يلعب دورا في تعزيز روح المواطنة التجارية الحسنة للشركات عبر الوطنية، والتماس تنسيق أفضل فيما بين المانحين الدوليين والبرامج الوطنية من أجل تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتعرف أفضل الممارسات لتقديم الخدمات الإنمائية التجارية لهيئة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم للدخول في شراكات.

١٤- وقد وضع اجتماع الخبراء عددا من توصيات السياسة العامة. أولا، ينبغي للسياسات الاستثمارية ألا تستهدف وحسب اجتذاب الاستثمارات بل وتعمل أيضا على اجتذاب النوع المناسب من المستثمرين. ومن ثم،

فعلى الحكومات أن تتخذ لها نهجا محدد الهدف. وثانيا، ينبغي أن يكون هناك توافق بين السياسات الاستثمارية وسياسات ترويج المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وثالثا، ينبغي رسم السياسات الاستثمارية وسياسات ترويج المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على ضوء الحوار بين القطاعين العام والخاص، على أن يتم هذا الحوار عن طريق ما يوجد من آليات. ورابعا، ينبغي في سياسات وتدابير دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم اتباع نهج انتقائي، وذلك من أجل إيجاد مجموعة أساسية دينامية من المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم المهيأة للدخول في شراكات مع غيرها. وأخيرا، فقد تكون الشركات عبر الوطنية وكذلك المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بحاجة إلى حوافز اقتصادية خاصة لتيسير إقامة برامج الربط هذه.

١٥- وذكر ممثل كوبا أن زيادة القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم عن طريق تطوير إمكانياتها التكنولوجية هي مهمة عاجلة. وقال إن استراتيجيات تعزيز قطاع المشاريع وزيادة تهيئته للعمل على الصعيد الدولي تتطلب توافر سياسات وتدابير محددة الهدف ذات فعالية. ومن المهم بوجه خاص توافر السياسات والتدابير لتعزيز الحوار بين القطاعين العام والخاص. وقال إن كوبا لديها استراتيجيات لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وإنها اكتسبت خبرة بمسألة الربط بين المشاريع الكبيرة والتعاونيات. ومن الفوائد المحققة زيادة كفاءة طرق الإنتاج، وتحسن الأسعار، وتوافر أسواق أكبر لترويج المنتجات المحلية. وقال إن اجتماعات الأونكتاد السابقة ألقت الضوء على أهمية الحصول على التمويل اللازم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وينبغي للمؤسسات المالية، لدى تقديم القروض، أن تنظر بعين الاعتبار لأداء المشاريع مستقبلا ولا تكتفي بالنظر إلى حجمها أو إلى ما لديها من أصول، كما يحدث في الوقت الحالي. ومما يجعل المؤسسات المالية أكثر استجابة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم توافر المزيد من الشفافية في مجال المعلومات المالية فضلا عن وجود نظام محاسبي مبسط لهذه المشاريع.

١٦- وتكلمت ممثلة السويد، باسم الاتحاد الأوروبي، فقالت إن الاتحاد الأوروبي يؤيد النهج الجديد الذي تتبعه الأمانة إزاء اجتماعات الخبراء وعلاقتها باجتماعات اللجنة. فمن المهم بوجه خاص أن الخبراء يشاركون بصفاتهم الشخصية، إلا أن من المهم بدرجة مساوية أن تظهر مواقف الخبراء في التقارير بصورة وافية. وقالت إن ثمة حاجة للتوصل إلى استنتاجات متفق عليها على صعيد اللجنة، وهو ما سينظر فيه مجلس التجارة والتنمية في نهاية الأمر.

١٧- ثم تكلمت عن اجتماع الخبراء المعني بأوجه العلاقة بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من ناحية والشركات عبر الوطنية من ناحية أخرى بغية ضمان القدرة التنافسية لهذه المشاريع فقالت إن الاجتماع ربما لم يأت بنتائج ثورية ولكنه كان اجتماعا قيما توفر على موضوع هام. وقالت إن أفضل طريقة لتحقيق الروابط هو الأخذ بمجموعة من التدابير تشمل تحقيق شراكات بين القطاعين العام والخاص. وثمة فوائد يمكن تحقيقها من الروابط مع الشركات عبر الوطنية التي تدرك دورها في التنمية في عالم اليوم الذي تسيطر عليه وسائط الإعلام. وقالت إن هناك تشابها بين سياسات اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر وسياسات تعزيز الروابط وتقوم كلها على

تعزيز عناصر أساسية: إيجاد بيئة تمكينية بطرق شتى من بينها الاستقرار السياسي والاقتصادي الكلي وسلامة الحكم، وتوافر إدارة عامة جيدة الأداء، وإطار قانوني وتنظيمي سليم، واستراتيجية لمكافحة الفساد. ومن المطلوب أيضا على الصعيد الوطني توافر الحوافز لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر مع توافر السياسات المناسبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وبخاصة السياسات المتعلقة بإنشاء شركات بين القطاعين العام والخاص.

١٨- وتكلم ممثل الفلبين، باسم المجموعة الآسيوية والصين، فهنا الأونكتاد على توفره الدائم على مهمته الإنمائية بما يوليه من اهتمام لتنمية القطاع الخاص. وقال إن دور القطاع الخاص يزداد أهمية في إطار البيئة الاقتصادية الحالية السائدة في طريق العولمة والتحرر. ويظهر التأثير الاقتصادي والسياسي لهذا القطاع بصورة متزايدة كما يشهدها، على سبيل المثال، محفل دافوس الاقتصادي العالمي. وقال إن الاقتصاد المتوازن يتطلب مزيجا سليما من المشاريع بأحجام مختلفة. فإذا أرادت البلدان النامية وقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لديها اغتنام فرص العولمة، في هذا الاقتصاد المتعولم، كان لزاما عليها وضع سياسات مناسبة وتطويرها باستمرار. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي تعزيز قطاع المشاريع. ويمكن استخلاص الدروس من التجربة الطويلة للبلدان المتقدمة، ومن السياسات المطبقة وآليات الدعم المستخدمة لتنمية القطاع الخاص بهذه البلدان. ومن المهم دائما تبادل الخبرات بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. وقال إن قضية الروابط بين الشركات عبر الوطنية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم هي من القضايا الأساسية لتحقيق القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وقد ظهر من مداوولات اجتماع الخبراء أن من شأن انتهاج سياسات فعالة، من نوع السياسات المطبقة في بلدان معينة في منطقة آسيا، أن يؤثر تأثيرا إيجابيا على القدرة التنافسية لقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بأكمله. والسؤال المطروح هو كيف يمكن تكرار هذه التجارب في البلدان الآسيوية الأخرى، بما فيها أقل البلدان نموا.

١٩- وتكلم ممثل مصر، باسم المجموعة الأفريقية، فقال إن الروابط بين الشركات عبر الوطنية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم تلعب دورا أساسيا في خلق وتعزيز القدرة الإنتاجية في البلدان النامية. فمن شأن هذه الروابط أن تيسر وصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى الأسواق، واستفادتها من المهارات والتكنولوجيا، في الوقت الذي تستفيد فيه الشركات عبر الوطنية من ازدياد مرونة عملياتها وانخفاض تكلفتها. وقال إنه يعتقد، مع ذلك، أن من المهم تحليل أثر هذه الروابط في قدرة المشاريع المحلية في المدى الطويل على التنافس مع غيرها على الصعيد الدولي. وواضح أن الشركات عبر الوطنية هي المستفيدة الرئيسية من الاتجاهات الأخيرة لتحرير الأسواق إلا أن أدوارها ومسؤولياتها بحاجة إلى تحديد. فالحكومات بحاجة إلى المرونة لوضع استراتيجيات وطنية طويلة الأجل تشجع الاستثمار وتحدث أثرا إيجابيا على التنمية. ويكون من المفيد، في هذا الصدد، النظر عن كثب في القيود التي تفرضها أنظمة التجارة الدولية على السياسات الإنمائية للمشاريع المحلية.

٢٠- وأشار إلى مجال آخر ذي أهمية متسائلا عن الكيفية التي تستطيع بها الحكومات استخدام الحوافز الاقتصادية الاستخدام الأفضل لتيسير الروابط بين الشركات عبر الوطنية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. فقد ظهر من بعض الأمثلة أن هذه الروابط تحدث آثارا إيجابية على نمو البلدان وتنميتها. إلا أن هذه الأمثلة الناجحة تتركز في الأعداد القليلة من البلدان التي تجتذب الاستثمار الأجنبي. ورغم وفرة الفرص في أفريقيا فالروابط فيها بين الشركات عبر الوطنية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم روابط ضعيفة. وينبغي للبلدان الأفريقية أن تواصل جهودها لخلق بيئة مؤاتية للأعمال التجارية تستطيع اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن هذه الجهود لن يكون لها الأثر المطلوب دون توافر إمكانيات الاستثمار في البنية الأساسية وفي تنمية الموارد البشرية. وأخيرا، فإن معظم المنظمات الدولية لا يعنى ضمن برامجها للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بتعزيز الروابط بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من ناحية والشركات عبر الوطنية من ناحية أخرى. وينبغي لبرنامج الأونكتاد لتنظيم الأعمال الحرة وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم أن يعود ثانية لواحد من أهدافه الأصلية وينفذ برنامجا لخلق هذه الروابط.

٢١- شدد ممثل الصين على الفوائد المحتملة أن تجنيها المشاريع المتوسطة والصغيرة الحجم مما تقيمه من روابط مع الشركات عبر الوطنية بفضل ما لهذه الشركات من تكنولوجيا متقدمة ومهارات إدارية وشبكة توزيع واسعة ومعرفة بالسوق العالمية. والشركات عبر الوطنية من ناحيتها تحصل على ميزات من هذا التقسيم الدولي للعمل عن طريق مثل هذه الروابط. وينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ تدابير لدعم هذه العملية. فإن لم يفعل فهناك خطر أن تكون الشركات عبر الوطنية هي المستفيدة الوحيدة من هذه الروابط على حين أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم تواجه مشاكل في التقيد بمعايير النوعية والمعايير البيئية التي تفرضها الشركات عبر الوطنية.

٢٢- بالإضافة إلى ذلك، يتعين على حكومات البلدان النامية أن تنشط الروابط ما بين الشركات عبر الوطنية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من خلال إقامة إطار قانوني للأعمال التجارية وتوفير التدريب والهيكل الأساسية المادية الملائمة. وسلم بالدور الذي يؤديه الأونكتاد في تعزيز الروابط ما بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والشركات عبر الوطنية ورأى أن اجتماع الخبراء بشأن أوجه العلاقة بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من ناحية والشركات عبر الوطنية من ناحية أخرى المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ قد أسفر عن توصيات مهمة. وقال إن حكومة الصين مستعدة لتقصي خيارات السياسة العامة هذه مع غيرها من الوفود من أجل تعزيز أوجه العلاقة بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والشركات عبر الوطنية.

٢٣- ولخص ممثل اليابان العرض الذي قدمه في اجتماع الخبراء المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر الحخير الياباني بشأن الروابط ما بين الشركات عبر الوطنية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم اليابانية عن طريق التعاقد من الباطن في المجال الصناعي. وقال إن نظام التعاقد من الباطن في المجال الصناعي يلعب دورا رئيسيا في تعزيز القدرة

على المنافسة للهيكل الإنتاجي المتعدد المراحل في صناعة السيارات اليابانية. ومن وجهة نظر كبار صانعي السيارات فإن هذا النظام يسمح لهم بتوسيع إنتاجهم دون الحاجة إلى استثمارات كبيرة واستخدام الموردين الصغار والمتوسطي الحجم كحاجز يمنع التقلبات التجارية. والعلاقة الطويلة الأجل بين صانعي السيارات ومورديهم تمكن القطاع بأسره من تخفيض تكاليف الصفقات بإنشاء تقسيم للعمل بين الشركات متسم بالفعالية. ويمكن للموردين بدورهم أداء وظيفتهم بفعالية من خلال تحسين الجودة وتوفير التكاليف كنتيجة للربط بينهم وبين صانعي السيارات. ونظام التعاقد من الباطن النموذجي طور في مجال من الاحتياجات الانتاجية المرنة. فالإنتاج المحدود النطاق ذو القيمة المضافة العالية الذي يتولاه الموردون أصبح أشيع في حين أن الموردين أصبحوا أكثر استقلالية في علاقاتهم الأفقية فيما بينهم.

٢٤- وقد برهنت الدراسة الإفرادية لتويوتا في تايلند الالتزام الطويل الأجل بين تويوتا ومورديها المحليين في تايلند أثناء الأزمة المالية الآسيوية. واعترافا بحقيقة أنه إذا ما لم تتوفر شبكة من الموردين المحليين تتسم بالاستقرار فإن وجودها في حد ذاته يكون عرضة للخطر عمدت تويوتا إلى اتخاذ مبررات داعمة متنوعة للحفاظ على سلسلة التوريد التابعة لها. والتدابير التي اتخذتها تويوتا توحى بنقاط ثلاثة من حيث الربط بين الشركات الوطنية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. أولها أن المنظور الطويل الأجل في هذا الربط يعتبر أفضل على صعيد توفير ما يلزم لاستدامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم خلال فترات التقلب الاقتصادي. ثانيا، أثبتت رابطات الموردين للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم أنها آليات مفيدة للنهوض بمستوى الأعضاء فيها. ثالثا، لعبت تنمية الموارد البشرية دورا فاعلا في تحسين الانتاجية الصناعية. والحكومة اليابانية تأمل في أن يسهم الوقوف على هذا المثال في تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية.

٢٥- بين ممثل المكسيك، متحدثا باسم مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، اهتمام هذه المجموعة بمناقشة الاستراتيجيات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر الذي يؤدي إلى تطوير القدرة الانتاجية للمشاريع المحلية بما في ذلك قضية المسؤولية الاجتماعية للشركات بغية تنمية المجتمعات المحلية في البلدان المتلقية. ويتعين على الأونكتاد أن يواصل جهوده الرامية إلى تعزيز الروابط بين الشركات عبر الوطنية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من خلال تحسين الهياكل الأساسية المادية وتعزيز الموارد البشرية من أجل تطوير المهارات الهندسية والإدارية. ويكون من المفيد بوجه خاص إعداد دليل يصف مختلف الروابط بين الشركات عبر الوطنية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم مثل التحالفات الاستراتيجية والتعاقد من الباطن ومنح الامتيازات وتراخيص التكنولوجيا وبلورة الجوانب العملية بغية تحسين مراقبة الجودة والمعلومات التجارية والمساعدة التقنية عن طريق البرامج التعليمية لغرض تيسير نقل التكنولوجيا.

٢٦- والمجموعة تطلب من الأونكتاد تنظيم حلقة دراسية إقليمية لفائدة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تركز لتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم المحلية من خلال إقامة روابط بينها وبين الشركات عبر الوطنية. واعترافاً بأن ندرة الفرص المتاحة للحصول على التمويل تظل مشكلة خطيرة بالنسبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم فإن المجموعة تقترح عقد اجتماع للخبراء يركز لموضوع كهذا. بالإضافة إلى ذلك من الأهمية بمكان تحقيق التناغم بين تطوير المشاريع والالتزامات المعقودة في إطار منظمة التجارة العالمية. ولهذا الغرض تقترح المجموعة تنظيم اجتماع للخبراء مشترك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية.

٢٧- ولاحظ ممثل إثيوبيا أن تنمية المشاريع يعتبر عنصراً أساسياً لبناء القدرات الانتاجية التي من شأنها أن تولد بدورها فرص العمالة والدخل في أقل البلدان نمواً. بيد أن عوائق هيكلية متنوعة لم تنزل تعوق قدرة القطاع الخاص في أقل البلدان نمواً على النمو. وتشمل العوائق الكبرى نواحي الضعف المؤسسي ورداءة الهياكل الأساسية المادية ومحدودية القدرات التكنولوجية وانعدام الموارد البشرية الماهرة. ونتيجة لذلك تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في أقل البلدان نمواً صعوبة في المنافسة في السوق العالمية. وللتغلب على هذه العوائق يجب تصميم برامج محسوسة لدعم تنمية القطاع الخاص في أقل البلدان نمواً ولاستئصال شأفة الفقر.

٢٨- والبلدان الأفريقية تأمل في أن تشكل مثل هذه البرامج جزءاً من منجزات مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً. وقد أثبت برنامج إقامة المشاريع وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم (EMPRETEC) أنه أداة ناجحة لتوفير التدريب في مجال المشاريع وخدمات التنمية التجارية وتوفير فرص إقامة الشبكات والشراكة. وتوسيع نطاق هذا البرنامج بحيث يشمل أقل البلدان نمواً من شأنه أن يكون له آثار بليغة على تطوير قطاعها الخاص. بالإضافة إلى ذلك من الأهمية الحيوية بمكان وضع مشاريع محددة تستهدف تطوير مهارات إقامة المشاريع بالنسبة للنساء خاصة.

٢٩- وأيد ممثل المغرب البيان الذي ألقاه المتحدث السابق وشدد على أن تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم يشكل عنصراً أساسياً بالنسبة لقدرة هذه المشاريع على المنافسة. وأردف قوله إن المغرب بصدد إنشاء وكالة محددة تعنى بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وقد استضافت "منتدى لأصحاب المشاريع الشبان". والمفروض في مثل هذه الوكالات أن تسهل نقل التكنولوجيا إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بغية تجنب تهميشها في عملية العولمة. وقد قام اجتماع الخبراء المعني بأوجه العلاقة بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من ناحية والشركات عبر الوطنية من الناحية الأخرى بغية ضمان القدرة التنافسية لهذه المشاريع بوضع الأساس الصلب لمزيد من العمل في مجال النهوض بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٣٠- وقال ممثل الولايات المتحدة الأمريكية إنه يقدر كون جميع وجهات النظر قد أدرجت في تقرير اجتماع الخبراء. وهناك مبرر إنمائي قوي للتركيز على تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بالنظر إلى كون المشاريع

التجارية الصغيرة الحجم آخذة في التنامي حجما وعددا. ومزاياها الاقتصادية بصدد التوسع بشكل كبير عبر المجتمعات المحلية. والمشاريع الصغيرة الحجم تميل إلى التركيز في الصناعات التي هي كثيفة الأيدي العاملة واستغلت بشكل سريع فرصا تجارية جديدة. وقد أوجدت فرصا للعمل لا سيما بالنسبة لأفقر قطاعات السكان وشكلت نموذجا لأدوات التغيير القوي حينما فرضت الأسواق الابتكار. وقد تعددت وأصبحت قادرة على المنافسة وسوف تشارك في العملية السياسية وتحسين التكنولوجيا عندما تتلقى الخدمات المهمة. والدخل الذي تولده المشاريع الصغيرة الحجم ينفق على التعليم والصحة والمأوى والتغذية وغير ذلك من التحسينات التي تدخل على نوعية العيش. وربط تنمية المشاريع الصغيرة بعملية اللامركزية الديمقراطية وتقوية الجهات الفاعلة غير الحكومية تنهض بالمجتمع المدني المتسم بالكفاءة والفاعلية.

٣١- وقالت ممثلة الاتحاد الروسي إن حكومتها تسلم بالدور الأساسي الذي تؤديه المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في اقتصاده وفي سبيل الاستقرار الاجتماعي وقد عمدت في الآونة الأخيرة إلى سن قوانين ولوائح جديدة تعنى بتنمية القطاع الخاص. وفي بداية عام ٢٠٠١ بدأ العمل بنظام ضريبي جديد واتخذت تدابير تحريرية جديدة. وتجري حاليا عملية إصلاح المصارف والجمارك والقواعد الخاصة بالاستثمار. وتم إبراز الحاجة للتفاعل الفعلي بين الجهات الفاعلة في القطاع الخاص جميعها ولا سيما الشركات عبر الوطنية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وكذلك الحكومات والمنظمات غير الحكومية. والشركات عبر الوطنية تعتبر جهات شريكة مهمة لنقل التكنولوجيا. ومن الأهمية الخاصة بمكان تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وهو مجال بحاجة إلى الدعم.

ثانيا - ملخص للمناقشات غير الرسمية*

٣٢- على إثر البيانات الرسمية شرعت اللجنة في تبادل للآراء بشأن السياسات والتدابير الملائمة لتعزيز الروابط بين الشركات عبر الوطنية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بالاستناد إلى حصيلة اجتماع الخبراء. ولاحظوا أن الغرض من توصياتهم يتمثل في تحسين قدرة المشاريع المتوسطة والصغيرة الحجم على المنافسة وتسهيل وصولها إلى الاقتصاد العالمي.

١- البيئة التجارية التمكينية

٣٣- شدد عدد من الوفود على أن من الشروط الضرورية لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم عموما والروابط خصوصا ما يتمثل في وجود بيئة تجارية تمكينية. وهذا يتطلب قيام الحكومات بتوفير الأركان الضرورية لمثل هذه البيئة مثل الاستقرار الاقتصادي الكلي وحسن التدبير والإدارة العامة السليمة الخالية من الفساد والإطار القانوني والتنظيمي الملائم فضلا عن الهياكل الأساسية المادية والاجتماعية الجيدة.

* أعدته أمانة الأونكتاد.

٣٤- وعلى حين أن كافة الوفود سلمت بأن الروابط بين الشركات عبر الوطنية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم يمكن أن تلعب دورا محوريا في خلق قدرة إنتاجية لاحظ البعض أن قدرة البلدان النامية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وترغيب الشركات عبر الوطنية في إقامة روابط مع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم المحلية يقتضي استثمارا مسبقا في المرافق الأساسية المادية وفي تطوير الموارد البشرية. وعلى حين يتعين على البلدان الأفريقية أن تواصل تهئية بيئة ملائمة للأعمال التجارية فإن هذه الجهود، في غياب الموارد اللازمة للمرافق الأساسية المادية والتعليم، لن تؤدي إلى النتائج المرغوب فيها من حيث الروابط وستفضي عوضا عن ذلك إلى هجرة الأدمغة والمهارات من أفريقيا.

٢- سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر المستهدفة

٣٥- تناول بعض الوفود مسألة السياسات المستهدفة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتعميق أثره في الاقتصاد المحلي. ومثل هذا النهج في التعامل مع المستثمرين يفترض مقدما كون الحكومات حددت سلفا القطاعات الاقتصادية الراجعة في تطويرها.

٣٦- ولاحظ أحد الوفود أن التجربة الأوروبية في هذا المجال تنبئ عن أن النهج المرن لازم وأن السياسات الاستثمارية وسياسات خلق المشاريع سواء كانت مستهدفة أم غير مستهدفة لا بد وأن تكون موائمة للشروط المحلية. وذكر وفد آخر من بلد نام أن أهم المستفيدين من العولة هم الشركات عبر الوطنية وأن دورها في مجال التنمية ومسؤوليتها عنها أو مسؤوليتها الاجتماعية التجارية لم تحدد حتى الآن

٣- الانتقائية وبرامج الدعم الخاصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم

٣٧- تناولت اللجنة من بعد ذلك قضية سياسات النهوض بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم الواجب أن تكون انتقائية أي أن النهج العام في توفير الدعم لن يخلق الدينامية الضرورية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم المستعدة لإقامة شراكات. بل إن من الضرورة بمكان تركيز جهود الدعم على المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تتمتع بإمكانات للنمو والقادرة على إقامة شراكات مع الشركات عبر الوطنية. وأوضح وفد آخر هذه النقطة بملاحظة أن الحجم والهيكل مهمان وأن المشاريع الصغيرة والمتوسطة من حجم معين هي وحدها الممكن أن تستفيد من برامج الربط. وهناك توافق عام في الآراء حول الحاجة إلى برامج لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وحول ضرورة توخي الانتقائية في حالة برامج الربط. بيد أن أحد الوفود ذكر اللجنة بأنه على الرغم من ملائمة استهداف وانتقاء مجموعة بعينها من المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم إلا أنه سيتعين توخي الحذر عند انتقاء فرادى المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم للمشاريع بغية تلافي "الرسملة الحميمة". وفيما يتعلق بالبرامج، طلب عدد من الوفود من الأونكتاد تقوية وتعزيز برنامج (EMPRETEC) حتى يتحقق هدف من أهدافه الأصلية وهو إقامة شراكات بين الشركات عبر الوطنية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٤ - توافق السياسات العامة والحوار

٣٨ - أثار بعض الوفود قضية التوافق بين تجارهم الدولية والتزاماتهم الاستثمارية وبرامجهم المتعلقة بدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وفي رأي هؤلاء أن هذا المجال ما زال بحاجة إلى تقييم حتى يتضح مدى ما تبقى من نطاق للمناورة لجعل مشاريعهم الصغيرة والمتوسطة الحجم قادرة على المنافسة. وفي هذا السياق نوقشت مسألة الحوافز الاقتصادية التي توفر للشركات عبر الوطنية وللمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. ورأى البعض أن البلدان النامية قد لا تقدر على تقديم حوافز وقد لا تسمح حتى باستخدام حوافز تم الاعتماد عليها في حالة البلدان الآسيوية التي تم فيها بنجاح إقامة الروابط. وهذا جانب إضافي يحتاج إلى مزيد من الدراسة. وقد لاحظت خطة بانكوك ضرورة إجراء مثل هذه الدراسة.

٣٩ - وأعربت الوفود عن اعتقادها بأن من سبل تحقيق التوافق بين الاستثمار وسياسات المشاريع ما يتمثل في التشجيع على الحوار بين القطاعين العام والخاص الذي يشترك فيه كافة من لهم مصلحة. وبينت بعض الوفود أن الجانب المؤسسي لهذا الحوار حاسم الأهمية وقدمت أمثلة على المجالس التي أنشئت في بلدانها لتسهيل الحوار واسداء التوجيه على أساس منتظم. ومثل هذا الهيكل المؤسسي يمكن أن يسهم بلا شك في بناء البيئة التجارية التمكينية اللازمة لتنمية القطاع الخاص.

٥ - قضايا أخرى

٤٠ - ذكرت الوفود، أثناء تبادل الآراء، أن قضايا أخرى تحتاج مزيداً من الاهتمام إن أُريد للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم أن تصبح قادرة على المنافسة. وتشمل هذه القضايا تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والافتقار إلى الائتمان الطويل الأجل ورؤوس الأموال بوصفه عائقاً يحد من قدرة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على الاستثمار سواء في الإنتاج أو في التكنولوجيا. وبالرغم من أن لها منفذاً لانتاجها في شكل مبيعات مضمونة لشركة من الشركات عبر الوطنية يمكن أن يسهل الحصول على الائتمان إلا أن هذا التسهيل المتاح قصير الأجل وينطوي على معدلات فائدة عالية جداً. ولذلك من الضرورة بمكان ضمان قيام النظم المصرفية في البلدان النامية باتباع ممارسات دولية تمكّنها من زيادة تسهيل وساطتها المالية بين المدخرين والمستثمرين على المستويين المحلي والأجنبي على حد سواء.

الفصل الثالث

بناء القدرات في مجال التجارة الإلكترونية: أثر الاقتصاد الجديد في القطاعات التقليدية للاقتصادات النامية: التجارة الإلكترونية والسياحة

(البند ٤ من جدول الأعمال)

٤١ - كانت معروضة على اللجنة، للنظر في هذا البند، الوثائق التالية:

TD/B/COM.3/35 "اجتماع الخبراء المعني بالتجارة الإلكترونية والسياحة"

TD/B/COM.3/30 "تقرير اجتماع الخبراء المعني بالتجارة الإلكترونية والسياحة"

TD/B/COM.3/EM.9/L.1 "توصيات اجتماع الخبراء"

أولاً - البيانات التي أُلقيت في الجلسة العامة

٤٢ - أوضح مدير شعبة الهياكل الأساسية للخدمات من أجل التنمية والكفاءة في التجارة سياق وأهمية السياحة الإلكترونية، والتجارة الإلكترونية بوجه عام، بالنسبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان الأعضاء في الأونكتاد. وقال إن استخدام تكنولوجيا الإنترنت للحجز ولشراء منتجات السياحة والسفر يتزايد بسرعة وأنه وصل بالفعل إلى نسب مئوية من رقمين في قطاعات معينة. وقد وردت، منذ صدور تقرير اجتماع خبراء الأونكتاد المعني بالتجارة الإلكترونية والسياحة، ثلاثة ردود وتعليقات من البلدان الأعضاء، وكلها تؤيد النتائج التي أسفر عنها الاجتماع. وأكد للجنة أن أعضاء أمانة الأونكتاد على أتم الاستعداد لإجراء المشاورات وتقديم الإيضاحات خلال دورة اللجنة.

٤٣ - وقدم رئيس اجتماع الخبراء المعني بالتجارة الإلكترونية والسياحة تقريراً عن النتائج التي أسفر عنها اجتماع الخبراء. فقال إن هذا الحدث أتاح فرصة لتبادل الخبرات والآراء بشأن مجموعة واسعة من القضايا المتعلقة بالتجارة الإلكترونية والسياحة. وكان عدد كبير من العروض التي قدمت ومن المناقشات التي أعقبتها ذا طابع عملي وقد وفرت هذه العروض والمناقشات إرشادات مفيدة لجميع الجهات المعنية بالتجارة الإلكترونية والسياحة. ولئن كانت التوصيات تعكس آراء الخبراء بصفتهم الفردية، فإن النتائج التي أسفر عنها الاجتماع يجب النظر إليها على أنها تعكس توافق آراء هؤلاء الخبراء. وكان هناك اتفاق واسع بشأن القضايا والتوصيات. وحيثما وجدت أوجه اختلاف في وجهات النظر، جرى تبادل موضوعي لوجهات النظر هذه وأدى هذا التبادل إلى اعتماد التوصيات من جانب الاجتماع برمته. ولذا، فإن النتائج التي أسفر عنها الاجتماع تعكس آراء مجموعة متنوعة من

الجهات المعنية بالتجارة الإلكترونية والسياحة، كالحكومات، ومنظمات التسويق في بلدان المقصد، والمنظمات غير الحكومية، والوسطاء، ومقدمي الخدمات السياحية، وأخصائيي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وأشار إلى أن الخبراء قدموا مجموعتين من التوصيات، إحداهما موجهة إلى الحكومات والمؤسسات، والثانية موجهة إلى الأونكتاد. وقد ركزت بعض التوصيات، داخل المجموعتين، على السياحة الإلكترونية، وتناول بعضها الآخر التجارة الإلكترونية عامة. وترد التوصيات في الوثيقة TD/B/COM.3/EM.9/3 - TD/B/COM.3/30. ولخص النقاط الأساسية التي ركزت عليها التوصيات، من دون أن يصف بالتفصيل البنود الفردية. وشدد على أن هذه التوصيات تبين الاتجاه الذي يمكن أن يسير فيه عمل الأونكتاد المقبل في مجال التجارة الإلكترونية. ولقد اتضح أيضا من المناقشات أنه إذا بقيت البلدان النامية تشارك مشاركة هامشية في التجارة الإلكترونية، فإنها سوف تتحمل تكاليف اقتصادية باهظة. ومن الأمور الحيوية، بالتالي، أن تظل التجارة الإلكترونية تحتل مكانا بارزا على جدول أعمال التنمية في الأونكتاد.

٤٤ - وأوضح **الخبير المختص الأول**، السيد إيدي نوك، مندوب مؤسسة كالابايان لنظم السفر، الآليات المستخدمة في الفلبين للتغلب على الفجوة القائمة في مجال التكنولوجيا الرقمية، وناقش علاقتها بقضايا السياسة وباستنتاجات اجتماع خبراء الأونكتاد المعني بالتجارة الإلكترونية والسياحة. وقدم أمثلة على الحاجة إلى التعاون بين القطاع الخاص والمجتمع الأهلي والحكومة، ابتداء من المستوى المحلي وحتى المستوى الوطني. وبين أن استخدام الحلول التكنولوجية المناسبة، بدلا من الاقتصار على آخر ما توصل إليه العلم، والجمع بين التكنولوجيات التي توفر الحلول في زمن قريب من الحقيقي وتلك التي توفر الحلول في الزمن الحقيقي، يمكن أن يعتبر خطوتين هامتين في إيجاد تطبيقات للتجارة الإلكترونية متطورة كليا. وشدد على استخدام التسويق خارج الشبكة، وبخاصة عبر التلفزة، بوصفه وسيلة لـ "دفع" العملاء إلى مراكز المعلوماتية ومقاهي الإنترنت في المناطق التي تكون فيها فرص الوصول محدودة. واختتم حديثه بالتأكيد على التوصيات الأساسية التي تقول إن بإمكان الأونكتاد أن يساهم في مداولات اللجنة.

٤٥ - وتناولت **الخبرة المختصة الثانية**، السيدة غابرييل كوفمان - كولير، استاذة القانون في جامعة جنيف، قضايا القانون المنطبق وحماية المستهلك، وتسوية المنازعات في مجال التجارة الإلكترونية. وشددت على أهمية إنشاء إطار قانوني واضح ومتسق يعترف بصحة المعاملات الإلكترونية وبالتالي، يزيد الثقة في التجارة الإلكترونية. وأشارت إلى أن ضمان إنصاف فعلي لمستخدمي التجارة الإلكترونية والمستهلكين في المنازعات الناشئة عن معاملات التجارة الإلكترونية يعتبر أحد العناصر الرئيسية لتعزيز الثقة. وبما أن الآليات التقليدية لتسوية المنازعات لا توفر إنصافا فعليا في معاملات التجارة الإلكترونية، فمن الضروري النظر في آليات بديلة لتسوية المنازعات يمكن أن توفر إنصافا سريعا ومنخفض الكلفة لعدد كبير من المطالبات الصغيرة والمعاملات المنخفضة القيمة الناشئة عن العمليات التي يقوم بها المستهلكون مباشرة على الشبكة. وختمت عرضها قائلة إن هناك حاجة، إضافة إلى

اعتماد إطار قانوني مناسب للتجارة الإلكترونية، إلى اعتماد قواعد ومعايير تتعلق بحماية المستهلك وتسوية المنازعات على الشبكة مباشرة. وأشارت إلى أنه يمكن للأونكتاد أن يقوم بدور هام من خلال زيادة الوعي العام والتعليم فيما يتعلق بالجوانب القانونية للتجارة الإلكترونية.

٤٦- وعرضت **الخبيرة المختصة الثالثة**، السيدة كلوديا كوليك، المسؤولة عن التجارة الإلكترونية لدى مصرف سيتي بانك، وجهة نظر المصرف بشأن التجارة الإلكترونية ونظم المدفوعات الشاملة. وأكدت أن المصارف أصبحت بمثابة وسطاء عالميين في الفضاء الإلكتروني، بتوفيرها المعلومات وإدارتها للمخاطر وتيسيرها للتجارة. ولاحظت حدوث العديد من التغيرات الجذرية في الأسلوب الذي تتعامل به المنظمات مع مورديها وقالت إن هناك حاجة إلى خدمات مالية لتوفير حل كامل من البداية إلى النهاية. وأشارت إلى عدد من الخدمات المالية التي استحدثها مصرف سيتي بانك بواسطة الشبكة العالمية للمعلومات بشأن تحويل القيمة في الزمن الحقيقي بين أطراف المعاملات التجارية في سلسلة التوريد التقليدية وأوساط التجارة الإلكترونية، على السواء. واختتمت عرضها بتوصية الأونكتاد بإدراج موضوع نظم الدفع المباشر في أنشطة التدريب التي يضطلع بها.

٤٧- وتحدث ممثل **المكسيك** نيابة عن مجموعة **أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي** فطلب أن يواصل الأونكتاد عمله المتعلق بتحليل دور التجارة الإلكترونية وآثارها، الإيجابية والسلبية، على التنمية الاقتصادية. وأشار إلى ضرورة بناء القدرات في مجال التجارة الإلكترونية وإلى الدور الذي يمكن أن يؤديه الأونكتاد كحاضنة للتجارة الإلكترونية. وشدد على ضرورة القيام بالمزيد من الأنشطة لتلبية مصالح جميع القطاعات الاقتصادية وجميع البلدان، وقال إنه يتطلع إلى رؤية طبعة ٢٠٠١ من تقرير الأونكتاد عن التجارة الإلكترونية والتنمية. وأضاف قائلاً إنه ينبغي تحليل الاتجاهات العالمية في مجال التجارة الإلكترونية على مستوى إقليمي وأنه يلزم تنظيم حلقات دراسية وحلقات عمل، فضلاً عن أنشطة تدريب وتعاون تقني. وذكر أن السياحة هامة جداً لبلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي التي ترغب في اعتماد ممارسات التجارة الإلكترونية ولكنها تواجه عقبات تتمثل في ارتفاع تكلفة التكنولوجيا والوصول، والافتقار إلى الموارد اللازمة لتسويق بوابة سياحية على الإنترنت. ورجا أن تولي اللجنة، لدى صوغ استنتاجاتها، اهتماماً خاصاً إلى المرفق بتقرير اجتماع الخبراء المعني بالتجارة الإلكترونية والسياحة ومقترحات مجموعته الواردة فيه. وقال إنه ينبغي للأونكتاد أن يساعد على إنشاء بوابات إنترنت لمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وإنه ينبغي إدراج هذه النقطة في الاستنتاجات التي تتفق عليها اللجنة.

٤٨- وتحدث ممثل **الهند** نيابة عن **المجموعة الآسيوية والصين** فأشار إلى أهمية التجارة الإلكترونية للتنمية الاقتصادية. وقال إن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تشكل قوة كبيرة لتمكين البلدان النامية من الناحية الاقتصادية، وإن بعض البلدان قد أحرز بالفعل درجة لا بأس بها من التقدم. وللأسف، فإن الغالبية العظمى ما زالت متخلفة عن الركب. ويجري وضع عدد من المبادرات الدولية للمساعدة على ردم الفجوة الدولية القائمة في ميدان التكنولوجيا الرقمية، وتقوم بلدان عديدة بتنفيذ سياسات وطنية تهدف إلى تحسين فرص الوصول وإمكانيات

الربط. ومن الأمثلة على هذه الأنشطة ميثاق أو كيناوا، وإعلان طوكيو لاتحاد آسيا والمحيط الهادئ للاتصالات، والاتفاق الإطاري لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا بشأن التجارة الإلكترونية. والقصد من هذا الاتفاق الأخير هو تيسير تطوير وتحرير الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونمو التجارة الإلكترونية وتعزيز بناء القدرات وتنمية المجتمع الإلكتروني والإدارة الإلكترونية. وترى المجموعة الآسيوية والصين أنه ينبغي اعتماد سياسات وطنية تمكن من ممارسة التجارة الإلكترونية وأنه ينبغي للأونكتاد أن يقدم دراسات حالات تتناول مجالي التجارة الإلكترونية والسياحة على المستوى الوطني ومستوى السياسة العامة، وعلاقتها بالقوانين والأنظمة اللازمة لتعزيز الائتمان، وثقة المستهلك، وحماية الحياة الخاصة وحقوق الملكية الفكرية. وينبغي بناء القدرات من خلال التدريب، وخاصة فيما يتعلق بالقضايا القانونية والسياحة الإلكترونية، ومن خلال الحلقات الدراسية وأنشطة التعاون التقني. ويلزم أن توسع البلدان النامية إنتاجها للسلع المادية والخدمات، فضلا عن خدمات الدعم، كالأعمال المصرفية والتأمين والجمارك. وينبغي للأونكتاد أن يضطلع بدور قيادي في تعزيز التجارة الإلكترونية، وخاصة من خلال التوعية وجمع ونشر المعلومات بشأن هذا الموضوع.

٤٩- وتحديث ممثل المغرب نيابة عن المجموعة الأفريقية فقال إنه على الرغم من أن التجارة الإلكترونية توفر فرصا هائلة للمؤسسات، بما فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، فإن البلدان الأفريقية ما زالت تقوم بدور لا يعتد به في التجارة الإلكترونية العالمية. فهذه البلدان تواجه نقصا خطيرا في البنى التحتية الأساسية للاتصالات، والتكنولوجيا، وإمكانية الربط الحاسوبي، والمهارات اللازمة لدعم تنمية التجارة الإلكترونية. وأضاف قائلا إن أخطر مظاهر الفجوة الدولية في مجال التكنولوجيا الرقمية تتجلى في قارة أفريقيا. وفيما يتصل بالتجارة الإلكترونية في السياحة، من الأمور المهمة ملاحظة أن جميع البلدان الأفريقية تقريبا قد حباها الله بمعالم سياحية طبيعية. ويتمتع الكثير من البلدان الأفريقية، من وجوه كثيرة، بميزة تنافسية في مختلف أشكال السياحة. إلا أن هذه الميزة لم تستغل حتى الآن استغلالا كاملا، لا بل إنها يمكن أن تنعكس إذا لم تستفد البلدان الأفريقية من شبكة الإنترنت ومن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تسويق سياحتها. وأيد توصيات اجتماع الخبراء المتعلقة بالتدابير التي ينبغي أن تتخذها البلدان النامية من أجل تعزيز السياحة الإلكترونية. وقال إنه لا يمكن تحسين الوضع البائس للتجارة الإلكترونية في البلدان الأفريقية إلا إذا قامت الحكومات والمؤسسات الأفريقية، فضلا عن المجتمع الدولي، ببذل جهد واع لوضع سياسات واستراتيجيات تهدف إلى تعزيز تطوير التجارة الإلكترونية في أفريقيا. وإن المجموعة الأفريقية لتحث الحكومات على وضع استراتيجيات ومبادئ توجيهية وطنية بشأن السياحة الإلكترونية المستدامة والتجارة الإلكترونية بوجه عام، مع إيلاء اهتمام خاص إلى تحسين وتحرير خدمات اتصالات الإنترنت. ومن الأمور الحيوية أيضا أن تضع البلدان قوانين وأنظمة لتعزيز الائتمان وثقة المستهلك، وحماية الحياة الخاصة، وحماية حقوق الملكية الفكرية. ويضاف إلى ذلك أن توفير دعم مالي عام وخاص وغير ذلك من الحوافز لأنشطة التجارة الإلكترونية في معظم البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا، يعتبر أمرا حاسما في تمكين مؤسسات التجارة الإلكترونية

بالتكنولوجيا والموارد البشرية والمالية. وشدد على أن المجموعة الأفريقية تعقد أيضا قدرا كبيرا من الأهمية على بعض التوصيات الأخرى التي قدمها اجتماع الخبراء، والتي تشمل إنشاء نظم دفع مناسبة تدعم تنمية التجارة الإلكترونية والسياحة الإلكترونية، وتوسيع إنتاج السلع المادية والخدمات التي تدخل في التجارة الإلكترونية، وتوفير خدمات الدعم المناسبة، ولا سيما الأعمال المصرفية والتأمين والنقل والجمارك. وأخيرا، طلب إلى أمانة الأونكتاد أن تساهم في تعزيز قدرة البلدان النامية على وضع وتنفيذ سياسات بشأن التجارة الإلكترونية.

٥٠ - وتحدث ممثل السويد نيابة عن الاتحاد الأوروبي فقال إنه يتوقع أن تتوفر للبلدان النامية، إذا تبنت التجارة الإلكترونية، إمكانية فريدة لتحسين قدرتها التنافسية في ميدان السياحة. ويرز تقرير اجتماع الخبراء أهم التدابير الواجب اتخاذها، وهي تحسين البنى التحتية، وتحرير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتدابير تعزيز الثقة والائتمان لتحسين ثقة المستهلك، وزيادة إشراك الوسط التجاري المحلي. ولا يمكن للتجارة الإلكترونية في السياحة أن تنجح إلا إذا كانت الصناعة السياحية القائمة عليها تعمل كذلك. ولما كانت الاتصالات السلكية واللاسلكية تدعم تنمية التجارة الإلكترونية، فإنه ينبغي تشجيع البلدان النامية على اعتماد الاتفاقات القائمة في إطار منظمة التجارة العالمية وعلى الاشتراك على نحو نشط في المفاوضات المقبلة. وينبغي أن يتجسد دور الأونكتاد، كما عبر عنه اجتماع الخبراء، في تحليل أفضل الممارسات وبناء القدرات. وينبغي للأونكتاد، وهو يقوم بذلك، أن يتعاون وأن يربط عمله بعمل المنظمة العالمية للسياحة وبالمفاوضات المتعلقة بالاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات و"مؤسسة الإنترنت لإسناد الأسماء والأرقام"، فضلا عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. فليست لدى الأونكتاد القدرة على القيام بدور الحاضنة للتجارة الإلكترونية.

٥١ - وقال ممثل كوبا إن جميع البيانات المتاحة تؤكد اتساع الفجوة التكنولوجية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. ومن الأمور الهامة أن يقدم المجتمع الدولي المساعدة إلى البلدان النامية لتعزيز كفاءتها التجارية من خلال استخدام التجارة الإلكترونية. وحث حكومات البلدان المتقدمة على إزالة الحواجز القائمة أمام التجارة الإلكترونية العالمية للبلدان النامية، وذلك بإزالة القيود المفروضة على تصدير التكنولوجيا ونظم الحاسوب. وأخيرا، أكد أهمية إيجاد نظام قانوني يمكن التنبؤ به ليكون إطارا للتجارة الإلكترونية، شريطة ألا تمس الأنظمة الموضوعية بسيادة كل دولة.

٥٢ - وأوضح ممثل الولايات المتحدة الأمريكية أن القطاع الخاص يحتل مكان الصدارة في ميدان التجارة الإلكترونية، ورحب بمساهمات هذا القطاع وعروضه في مختلف محافل الأونكتاد. وقال إن هذا الأمر يبرز الحاجة إلى قيام سياسات تنافسية في هذا المجال. وأضاف قائلا إنه ينبغي دعم الجهود الهادفة إلى إشراك الجميع في التقدم التكنولوجي دعما قويا لأن الجميع يجب أن يستفيدوا من مجتمع المعلومات العالمي. والعوامل الرئيسية التي تمكن من إفادة الجميع من التقدم التكنولوجي هي التحرير، والاستثمار في هياكل وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتنمية وتدريب الموارد البشرية، والاستخدام الحكيم للتكنولوجيا المناسبة التي تعزز السياحة

الإلكترونية، مع أهمية اعتماد نهج محايدة إزاء التكنولوجيا. ومضى قائلاً إن تقرير الأونكتاد المعنون "تعزيز الثقة: التجارة الإلكترونية والتنمية" تقرير مفيد من حيث أنه يتيح تقاسم أفضل الممارسات وأنه ينبغي للأونكتاد أن يواصل عمله في هذا الصدد. كما ينبغي أن يحافظ الأونكتاد على تعاونه مع المنظمات الأخرى وأن يتفادى الإزدواج. وإن النتائج التي أسفر عنها اجتماع الخبراء المعني بالتجارة الإلكترونية والسياحة ينبغي أن تشجع الحكومات على وضع سياسات يمكن التنبؤ بها وشفافة وغير تمييزية وعلى إيجاد بيئة تنظيمية تفضي إلى التجارة الإلكترونية، مع تفادي السياسات التي قد تضر بالانتاجية والكفاءة.

٥٣- وقال ممثل اليابان إنه ينبغي للأونكتاد، بوصفه مركز تنسيق لقضايا التجارة والتنمية في البلدان النامية، أن يتناول القضايا التي تفيد جميع البلدان الأعضاء، بما فيها البلدان النامية، فيما يتعلق باستخدام التجارة الإلكترونية. ومن الأمور الهامة أن تشارك جميع البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً، في الاقتصاد الرقمي. وأشار في هذا الصدد إلى أن من الأمور الأساسية بناء قدرة على التجارة الإلكترونية، ولا سيما للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. كما أشار إلى مجموعة تدابير التعاون الشامل التي وضعتها اليابان لمعالجة الفجوة الدولية في ميدان التكنولوجيا الرقمية، فقال إن مجموعة التدابير هذه، التي تبلغ كلفتها الإجمالية ١٥ مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة على فترة تزيد على خمس سنوات، تركز على التوعية بالفرص التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات، والمساهمة فكرياً في بناء السياسات والمؤسسات؛ وتنمية وتدريب الموارد البشرية؛ وبناء هياكل أساسية لتكنولوجيا المعلومات، وتشجيع استخدام تكنولوجيا المعلومات في المساعدة الإنمائية. وأعرب عن قلقه إزاء عدم وجود معلومات على الإنترنت بلغات غير اللغة الانكليزية وأيد إقامة مواقع متعددة اللغات على الشبكة العالمية للمعلومات. وشدد على أهمية وجود إطار قانوني لحماية المستهلكين والمسافرين الذين يجرون معاملات على شبكة الإنترنت، إلا أنه قال إنه يتعين على المجتمع الدولي أن يعالج هذه القضية بالتعاون مع المنظمات الدولية الأخرى وإن الأونكتاد ليست لديه ميزة نسبية في الميدان القانوني وإن عمله ينبغي أن يتركز، في هذا الميدان، على جمع ونشر المعلومات عن التطورات المتعلقة بالقضايا القانونية والتنظيمية. وأخيراً، قال إنه ينبغي للأونكتاد أن يدمج التجارة الإلكترونية في قضايا التنمية وأنه ينبغي أن تعطى الأولوية، في هذا الشأن، لاستكشاف الوسائل والسبل التي تمكنه من العمل بمثابة حاضنة للتجارة الإلكترونية وللمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٥٤- وقال ممثل سويسرا إنه يرحب بأغلبية التوصيات الصادرة عن اجتماع الخبراء المعني بالتجارة الإلكترونية والسياحة، وإن كان لدى وفده بعض التحفظات القليلة. وأضاف قائلاً إن هناك قضية معينة يمكن مواصلة النظر فيها، وهي التكامل الرأسي لسلسلة توريد المنتجات السياحية وكيفية تأثره بنمو السياحة الإلكترونية.

٥٥- وقال ممثل الصين إن التجارة الإلكترونية تعتبر قضية رئيسية في الكثير من المنظمات الدولية وتوفر فرصاً تجارية جديدة. إلا أن الكثير من البلدان النامية غير قادرة على استغلال هذه الفرص بسبب نقص رأس المال والاستثمار في القدرة الانتاجية وفي قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومما يزيد الأمر تعقيداً وجود الكثير

من المشاكل الأخرى المتعلقة على وجه أكثر تحديدا بالتجارة الإلكترونية، من قبيل ارتفاع كلفة الوصول إلى شبكة الإنترنت، أو حتى عدم توفر فرصة للوصول إليها، وتختلف الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويحتاج الكثير من البلدان إلى وضع تشريعات وأنظمة مناسبة لجعل التجارة الإلكترونية ممكنة، كما يحتاج إلى سياسات مناسبة في مجال تنمية الموارد البشرية والتدريب على التجارة الإلكترونية. وينبغي أن يتمثل دور الأونكتاد في درس وتحليل التطورات في ميدان التجارة الإلكترونية ونشر الخبرات والأمثلة على أفضل الممارسات.

٥٦- وأكدت ممثلة الاتحاد الروسي أهمية عمل الأونكتاد في مجال التجارة الإلكترونية من خلال مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على تحديد المشاكل المتصلة بدمجها في مجتمع المعلومات العالمي وتقديم المقترحات الهادفة إلى التغلب على هذه المشاكل. وقالت إنه على الرغم من أن نسبة الروس الذين يستخدمون بالفعل شبكة الإنترنت لا تزيد على ٢ في المائة، فإن الاتحاد الروسي قد شرع بنشاط في عملية بناء قدراته في مجال التجارة الإلكترونية، بما في ذلك إجراء التغييرات التنظيمية اللازمة، وتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتحسين إمكانية الربط. وشددت على أهمية اعتماد نهج شامل في تحليل قضايا التجارة الإلكترونية. وقالت إنها تهنئ الأونكتاد وغيره من المنظمات الدولية لجهودها الهادفة على مساعدة البلدان على تطوير قدراتها في مجال التجارة الإلكترونية. وأضافت إنها تدعم بوجه خاص الأنشطة التي يتضمنها برنامج "التدريب على التجارة"، مثل الدورة المتعلقة بالجوانب القانونية والتنظيمية للتجارة الإلكترونية، والأنشطة الهادفة إلى دعم مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في التجارة الإلكترونية.

٥٧- وأعرب ممثل جمهورية إيران الإسلامية عن تقديره للعمل الذي يضطلع به الأونكتاد فيما يتعلق ببناء القدرات في مجال التجارة الإلكترونية. وفيما يتعلق بالدور العالمي الهام للتجارة الإلكترونية في توسيع العلاقات التجارية وزيادة الانتاجية والكفاءة قال إن البلدان النامية جديرة باهتمام خاص وإن الأونكتاد في موقع جيد يسمح له بمساعدة البلدان النامية على التغلب على العقبات القائمة وذلك، مثلا، بمساعدتها على ضمان الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات، وإزالة اختناقات الهياكل الأساسية، وتعزيز تنمية الموارد البشرية في مجال التجارة الإلكترونية. وشدد على ضرورة وضع برامج للمساعدة التقنية إذا أريد تفادي زيادة تهميش البلدان النامية واتساع الفجوة التكنولوجية.

٥٨- وقال ممثل كولومبيا إن نمو التجارة الإلكترونية يتوقف، إلى حد كبير، على وجود إطار قانوني مناسب. وأكد أهمية استحداث دورة تدريبية تتناول الجوانب القانونية للتجارة الإلكترونية، وأشار إلى وجوب معالجة قضايا هامة أخرى هي حماية حقوق المستهلك وتسوية المنازعات على الشبكة مباشرة.